

Distr.: General
15 October 2007

القرار ١٧٨٠ (٢٠٠٧)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٧٥٨، المعقودة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧

إن مجلس الأمن،

إذ يؤكد من جديد قراراته السابقة بشأن هايتي، وخصوصا قراراته ١٧٤٣ (٢٠٠٧) و ١٧٠٢ (٢٠٠٦) و ١٦٥٨ (٢٠٠٦) و ١٦٠٨ (٢٠٠٥) و ١٥٧٦ (٢٠٠٤) و ١٥٤٢ (٢٠٠٤)،

وإذ يؤكد من جديد التزامه القوي بسيادة هايتي واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها،

وإذ يرحب بالخطوات التي اتخذت مؤخرا لإرساء الاستقرار والديمقراطية بصورة دائمة في هايتي،

وإذ يرحب بتحقيق إنجازات متواصلة في العملية السياسية في هايتي، بوسائل منها إجراء الجولة الأخيرة من الانتخابات المحلية والبلدية بصورة سلمية في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، وإذ ينوه مع الارتياح بالعدد الذي شارك في هذه العملية من النساء والشباب،

وإذ يسلم بالطابع المترابط للتحديات التي تواجه هايتي، وإذ يؤكد من جديد أن التقدم المستدام في مجال الأمن، وسيادة القانون والإصلاح المؤسسي، والمصالحة الوطنية، والتنمية، أمور متداعمة، وإذ يرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها حكومة هايتي والمجتمع الدولي للتصدي لهذه التحديات،

07-54070 (A)

وإذ يسلم بأن احترام حقوق الإنسان والإجراءات القانونية الواجبة، ومعالجة مسألة الإجرام، ووضع حد للإفلات من العقاب، هي من الأمور الحيوية لكفالة سيادة القانون واستتباب الأمن في هايتي،

وإذ ينوه بالتحسينات الملموسة التي طرأت على الحالة الأمنية في الأشهر الأخيرة، وإن كان يلاحظ أن تلك الحالة ما زالت هشة،

وإذ يؤكد أهمية التعاون بين هايتي والدول المجاورة لها ودول المنطقة في إدارة وتأمين حدود هايتي على نحو فعال، وبما يتماشى والمصلحة المشتركة التي ينطوي عليها تأمين تلك الحدود،

وإذ يؤكد أن الاتجار بالمخدرات والأسلحة عبر الحدود وعلى الصعيد الدولي ما زال يضر باستقرار هايتي،

وإذ يشيد ببعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، لمواصلتها تقديم المساعدة إلى حكومة هايتي في كفالة تهيئة بيئة آمنة مستقرة،

وإذ يؤكد على دور المنظمات الإقليمية في عملية تحقيق الاستقرار والتعمير الجارية في هايتي **وإذ يدعو** البعثة إلى مواصلة عملها عن كثب مع منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية،

وإذ يؤكد أهمية إرساء نظام في الحكم يتسم بالمصداقية والكفاءة والشفافية، **وإذ يشجع** حكومة هايتي على تعزيز مؤسسات الدولة،

وإذ يرحب بالخطوات المبدئية التي اتخذت نحو إرساء إطار تشريعي للإصلاح القضائي من خلال التعاون بين الهيئتين التشريعية والتنفيذية،

وإذ يشيد بإنشاء اللجنة الاستشارية المعنية بمسالة الاحتجاز المطول قبل المحاكمة، ويعرب عن دعمه القوي لبذل مزيد من الجهود من أجل معالجة هذه المسألة، فضلا عن مسألة اكتظاظ السجون،

وإذ يدعو حكومة هايتي إلى السير قدما، بالتنسيق مع المجتمع الدولي، في عملية إصلاح قطاع الأمن، ولا سيما من خلال الاستمرار في تنفيذ خطة إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية، وفي الجهود الرامية إلى إصلاح نظم القضاء والسجون الأساسية،

وإذ يرحب بالدعم المقدم من منظمة الدول الأمريكية لاستكمال سجل الناخبين في هايتي، **وإذ يهيب** بالسلطات الهايتية أن تقوم، بدعم متواصل من الجهات المانحة والمنظمات الإقليمية والبعثة ومنظومة الأمم المتحدة بإنشاء مؤسسات انتخابية دائمة وفعالة، وإجراء انتخابات تلبي الشروط المنصوص عليها في دستور هايتي،

وإذ يشدد على ضرورة الإسراع بتنفيذ مشاريع شديدة الفعالية وبادية الأثر، تكون كثيفة اليد العاملة، وتساعد على إيجاد فرص العمل وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية،

وإذ ينوه بالجهد الحميد الذي بذلته السلطات الهايتية والبعثة لتلبية احتياجات المتضررين من الكوارث، **وإذ يرحب** باتخاذ إجراءات منسقة في هذا الصدد مستقبلا،

وإذ يعرب عن امتنانه للقوات وأفراد الشرطة العاملين بالبعثة ولبلدانهم، وإذ يحيي من أصيبوا ويشيد بذكرى من قتلوا أثناء أدائهم لواجبهم،

وإذ يرحب بتقرير الأمين العام S/2007/503، المؤرخ ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٧،

وإذ يقرر أن الحالة في هايتي لا تزال تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين في المنطقة، رغم ما أحرز من تقدم حتى الآن،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، على النحو المبين في الجزء ١ من الفقرة ٧ من منطوق القرار ١٥٤٢ (٢٠٠٤)،

١ - **يقرر** تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، على النحو الوارد في القرارات ١٥٤٢ (٢٠٠٤) و ١٦٠٨ (٢٠٠٥) و ١٧٠٢ (٢٠٠٦) و ١٧٤٣ (٢٠٠٧)، حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، مع اعتزام تجديدها مرة أخرى؛

٢ - **يعرب عن تأييده** للتوصية المقدمة من الأمين العام بشأن إعادة تشكيل البعثة وفقا للمفاهيم المبينة في الفقرتين ٢٨ و ٢٩ من تقريره S/2007/503، مع مراعاة ضرورة تعديل تشكيل البعثة وإعادة تنظيم أنشطتها لتتواءم مع تغير الظروف والأولويات في الميدان، ويقرر أن تتألف البعثة من عنصر عسكري يصل قوامه إلى ٠٦٠ ٧ فردا من جميع الرتب، وعنصر للشرطة مجموع أفراده ٠٩١ ٢ فردا؛

٣ - **يعرب** عن كامل تأييده للممثل الخاص للأمين العام، وخصوصا لما يبذله من جهود لتحسين الوضع الأمني في تعاون وثيق مع حكومة هايتي، ويعيد تأكيد سلطته فيما يتعلق بتنسيق وتسيير جميع أنشطة وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في هايتي؛

٤ – **يقر** بملكية حكومة هايتي لجميع جوانب تحقيق الاستقرار والحكم الرشيد في البلد ومسؤوليتها الرئيسية عن ذلك ويقر بدور البعثة في دعم جهود الحكومة في هذا الصدد، ويشجع حكومة هايتي على مواصلة الاستفادة الكاملة من الدعم الدولي لتعزيز قدراتها؛

٥ – **يعيد تأكيد** دعوته إلى البعثة لأن تدعم العملية الدستورية والسياسية الجارية في هايتي، من خلال أمور منها بذل مساعيها الحميدة، ولأن تعمل، بالتعاون مع حكومة هايتي، على إجراء حوار سياسي ومصالحة وطنية شاملين، وأن توفر المساعدة اللوجستية والأمنية اللازمة للعملية الانتخابية المقبلة؛

٦ – **يرحب** باستمرار المساهمة التي تقدمها البعثة للجهود التي تبذلها حكومة هايتي من أجل بناء القدرة المؤسسية على جميع المستويات، ويهيب بالبعثة أن تقوم، وفقا لولايتها، بتوسيع نطاق الدعم الذي تقدمه لتدعيم مؤسسات الدولة القادرة على البقاء بالإمكانيات الذاتية، ولا سيما خارج بورت – أو – برانس، بوسائل منها توفير الدراية الفنية المتخصصة للوزارات والمؤسسات الرئيسية، مع مراعاة الجهود المستمرة التي تبذلها السلطات الهايتية لمكافحة جميع أشكال الجريمة؛

٧ – **يطلب** إلى البعثة أن تواصل دعمها لخطة إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية، حسبما يلزم لكفالة الأمن في هايتي، ويشجع البعثة وحكومة هايتي على مواصلة التنسيق فيما بينهما لاتخاذ تدابير رادعة بغرض تخفيض مستوى العنف؛

٨ – **يرحب** بالتقدم المحرز في تنفيذ خطة إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية، **ويطلب** إلى البعثة أن تستمر، وفقا لولايتها، في مساعدة حكومة هايتي على إصلاح وإعادة تشكيل الشرطة الوطنية الهايتية، ولا سيما من خلال دعم عمليات مراقبة أفراد الشرطة وتوجيههم وتدريبهم وفحص سجلاتهم، وتعزيز القدرات المؤسسية، مع العمل في الوقت نفسه على تعيين عدد كاف من ضباط الشرطة للعمل كمدربين وموجهين في الشرطة الوطنية الهايتية، وذلك تمشيا مع الاستراتيجية العامة التي تقضي بنقل المسؤوليات الجغرافية والفنية تدريجيا إلى نظرائها الهايتيين، تسهيلا لإشراك الشرطة الوطنية الهايتية في المهام التقليدية المتعلقة بإرساء القانون والنظام، وفقا لخطة إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية؛

٩ – **يطلب** إلى البعثة أن توفر الخبرات الفنية اللازمة لدعم الجهود التي تبذلها الحكومة للأخذ بنهج شامل في إدارة الحدود، مع التركيز على بناء قدرات الدولة، **ويؤكد** ضرورة توفير الدعم الدولي المنسق لجهود الحكومة في هذا المجال؛

١٠ - **يسلّم** بضرورة تسيير البعثة لدوريات على طول المناطق الحدودية البحرية والبرية، دعما للأنشطة الأمنية الحدودية التي تضطلع بها الشرطة الوطنية الهايتية، **ويشجع** البعثة على مواصلة المناقشات التي تجريها مع حكومة هايتي والدول الأعضاء من أجل تقييم التهديدات القائمة على طول الحدود البرية والبحرية؛

١١ - **يشجع** الدول الأعضاء على أن تعمل مع الحكومة، بالتنسيق مع البعثة، على التصدي للاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة عبر الحدود، ولغير ذلك من الأنشطة غير القانونية، وعلى أن تساهم في تعزيز قدرات الشرطة الوطنية الهايتية في هذه المجالات؛

١٢ - **يطلب أيضا** إلى فريق الأمم المتحدة القطري، ويهيب بجميع الأطراف الفاعلة المعنية في المجالين الإنساني والإنمائي، تعزيز العمليات الأمنية التي تقوم بها حكومة هايتي بدعم من البعثة بأنشطة رامية إلى التحسين الفعال لظروف معيشة السكان المعنيين، **ويطلب** إلى البعثة مواصلة تنفيذ المشاريع السريعة الأثر؛

١٣ - **يدين** أي اعتداء على موظفي البعثة **ويطالب** بعدم ممارسة أي عمل من أعمال الترهيب أو العنف ضد موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، أو ضد غيرها من المنظمات الدولية والإنسانية العاملة في المجالات الإنسانية أو الإنمائية أو في مجال حفظ السلام؛

١٤ - **يرحب** بالخطوات التي اتخذت نحو إصلاح مؤسسات سيادة القانون، **ويطلب** إلى البعثة مواصلة تقديم الدعم اللازم في هذا الصدد، **ويشجع** السلطات الهايتية على الاستفادة بشكل كامل من ذلك الدعم، ولا سيما في مجالات من قبيل إعادة تشكيل هيكل وزارة العدل والأمن العام، واعتماد القضاة، وتقديم المعونة القانونية لأضعف الفئات، وتحديث التشريعات الرئيسية؛

١٥ - **يطلب** إلى البعثة مواصلة النهج الذي تتبعه للحد من العنف داخل المجتمعات المحلية، بوسائل من بينها دعم اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتركيز جهودها على المشاريع الكثيفة اليد العاملة، ووضع سجل للأسلحة، ومراجعة القوانين السارية فيما يتعلق باستيراد الأسلحة وحيازتها، وإصلاح نظام الترخيص بحيازة الأسلحة؛

١٦ - **يؤكد من جديد** ولاية البعثة في مجال حقوق الإنسان، ويدعو سلطات هايتي إلى مواصلة بذل الجهود لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، **ويهيب** بالبعثة أن تواصل توفير التدريب في مجال حقوق الإنسان للشرطة الوطنية الهايتية وغيرها من المؤسسات ذات الصلة؛

١٧ - **يدين بشدة** الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال المتضررين من العنف المسلح، فضلا عن عمليات الاغتصاب وأشكال الاعتداء الجنسي الأخرى الواسعة الانتشار التي تستهدف البنات، **ويطلب** إلى البعثة أن تواصل تعزيز وحماية حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة والطفل على النحو الوارد في قراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٦١٢ (٢٠٠٥)؛

١٨ - **يشجع** البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري على تعزيز التنسيق فيما بينهما، وكذلك مع شتى الأطراف الإنمائية الفاعلة في هايتي، ضمانا لزيادة كفاءة الجهود الإنمائية ومعالجة المشاكل الإنمائية العاجلة؛

١٩ - **يدعو** منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، وخصوصا البلدان المانحة، إلى أن تقوم، بالتعاون مع السلطات الهايتية، باستحداث ودعم نظام مجدد لتنسيق تقديم المعونة، يقوم على أساس المسؤولية المتبادلة، ويركز على الاحتياجات الفورية وكذلك على التعمير والحد من الفقر على المدى الطويل **ويشجع** البلدان المانحة على الإسراع بدفع الأموال التي تعهدت بها، مساهمة منها في تحقيق التنمية وإرساء الاستقرار في هايتي؛

٢٠ - **يرحب** بالتقدم الذي أحرزته البعثة في اتباع استراتيجية استباقية للاتصالات والتوعية العامة، ويطلب إليها مواصلة تلك الأنشطة؛

٢١ - **يطلب** إلى الأمين العام مواصلة اتخاذ التدابير اللازمة لكفالة الامتثال التام من قبل جميع أفراد البعثة لسياسة الأمم المتحدة المتمثلة في عدم التسامح إطلاقا في حالات الاستغلال والاعتداء الجنسيين وإبقاء المجلس على علم بذلك، **ويحث** البلدان المساهمة بقوات على أن تكفل التحقيق في الأعمال التي لأفرادها ضلعٌ فيها ومعاقبة مرتكبيها على النحو المناسب؛

٢٢ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى المجلس عن تنفيذ ولاية البعثة كل ستة أشهر، في موعد غايته ٤٥ يوما قبل تاريخ انتهاء ولايتها، على أن يراعى في ذلك إجراء استعراض لأنشطة البعثة وتشكيلها وعمليات التنسيق بينها وبين فريق الأمم المتحدة القطري وغيره من الجهات الفاعلة الإنمائية، وإجراء تقييم للأخطار التي تهدد الأمن في هايتي، ووضع خطة تدعيم تشتمل على معايير مناسبة لقياس وتتبع التقدم المحرز، وذلك بالتشاور مع الحكومة الهايتية؛

٢٣ - **يقرر** إبقاء المسألة قيد نظره.
